استدامة التنمية وإشكالية بناء الأمن الاقتصادي في ظل مخاطر العولمة الاقتصادية

Sustainability of development and the problem of building economic security in light of the dangers of economic globalization

سقي فاكية [1*]،

[1] جامعة سطيف 2 (الجزائر)، S11fakia@ yahoo.Fr.

تاريخ الاستلام: 2020/10/23 تاريخ القبول: 2020/12/01 تاريخ النشر: 2020/12/30

ملخص:

إن حاجة الإنسان للأمن الاقتصادي كبيرة لتأمين حياته وشروط بقاءه، ولمساعدته على تلبية حاجاته الأساسية، خاصة في ظل التحديات القائمة والمستقبلية لمسار العولمة الاقتصادية.

ولهذا، تأتي أهمية أن تسعى الدولة إلى التركيز على قضايا الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة، والعمل على تامين سبل الوقاية المبكرة للتصدي للأزمات الاقتصادية والمالية.

الكلمات الدالة: الازمات، المالية، التأمين، الاقتصاد، المخاطر، التنمية

Résumé:

L'ampleur du besoin de l'homme à la sécurité économique est assez importante pour assurer sa vie, ses conditions à la survie et enfin pour lui permettre à satisfaire ses besoins essentiels notamment vis- à- vis le processus de la mondialisation econique.

A ce fait, vient l'importance de la démarche de l'Etat dans les questions relatives à la sécurité économique, au développement durable ainsi que dans l'auticipation des rises économiques et financières

Mots-clés : crises, finance, assurance, économie, risques, développement

*السقي فاكية

1. مقدمة:

لقد استطاعت الإنسانية في السنوات الأخيرة أن تحقق تقدما على جبهات عديدة ضاعفت من ثراء الأمم، ولكن بالمقابل كان هناك تقهقر وحرمان بشري على نفس الجبهات نتيجة لعولمة مؤسسة للفقر ولعولمة المخاطر، ولذلك وفي ظل هذه الأوضاع ظهر مفهوم جديد للأمن الإنساني الذي لا يتحقق إلا في سياق نموذج جديد للتنمية، فاليوم بالنسبة لمعظم البشر ينشأ الإحساس بانعدام الأمن من القلق بشأن حدوث اختلالات مفاجئة ومؤلمة في نمط حياتنا اليومية سواء كانت في بيوتنا، أو في أعمالنا، أو في مجتمعاتنا، أو في بيئتنا، أو من تهديدات الفقر والجوع والمرض والجهل أكثر مما ينشأ من الخوف من وقوع حروب أو صراعات عالمية.

فالصراعات اليوم تكون في كثير من الحالات صراعات داخل الأمم وليست صراعات بينها، وغالبا ما تكون جذورها العميقة ناتجة عن الحرمان الاجتماعي والاقتصادي المتزايد والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة في الوصول إلى القوة والفرص الاقتصادية، هذه التهديدات والمخاطر قد تمتد آثارها إلى ما وراء الحدود الوطنية في كافة أنحاء العالم، وقد نجده في أي مكان تشترك فيها الدول الغنية والفقيرة، بل أن اليوم انعدام أمن البيئة، وأمن الدخل ، أوانعدام أمن العمل مثلا قد يفضي إلى العنف والاضطهاد ويؤدي بدوره إلى حدوث صراعات.

لذلك فمفهوم الأمن في ظل العولمة أصبح مفهوم شامل لكل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية، والبيئية...الخ، والأمن الاقتصادي موضوع دراستنا يشكل بعده هذه الأبعاد الأساسية للأمن، بل يعد من أهمها وأساسها لباقي أشكال الأمن الأخرى؛ لأن غيابه يؤدي إلى غياب الأمن الاجتماعي، والشخصي والثقافي، وحتى السياسي، خاصة وأن الحركة الاقتصادية برمتها حركة اجتماعية تهدف لضمان الأمن الاجتماعي للإنسان حتى لا يعيش في حالة البؤس والحرمان والعنف، والفقر والبطالة...الخ.

الإشكالية الأساسية للدراسة:

ما مدى تأثر الأمن الاقتصادي بالمنظور الجديد للتنمية القائمة على فلسفة الحاجات وفلسفة تكامل حقوق الإنسان في ظل عولمة المخاطر والتهديدات، وبالتالي مدى انتفاع الإنسان أو ممارسته للفرص الاقتصادية والاجتماعية التي تنتجها له التنمية الإنسانية المستدامة لتحقيق الأمن الاقتصادي؟

أهداف الدراسة:

تكمن أهم أهداف دراسة الموضوع فيما يلي:

1- الوصول إلى ضرورة تحقيق الأمن الاقتصادي لمواجهة المخاطر التي قد تعترض الإنسان في تدبير شؤون معيشته لسبب طارئ أو مستديم، سواء كانت هذه المخاطر طبيعية كالمجاعات، أو الزلازل، أو الفيضانات، أو الأمراض الوبائية، أو مصائب إنسانية لفقدان الوظيفة بسبب العجز أو الاستبعاد من العمل...الخ من المخاطر الأخرى.

2- وإظهار خطورة انعدام الأمن الاقتصادي الذي قد ينعكس على أفكار المجتمع حول الحياة اللائقة وحول وحدته وامتلاكه للقيم النبيلة لسيادة سلامة الحياة الاجتماعية من مختلف الجرائم الاقتصادية والاجتماعية كالرشوة والاتجار بالمخذرات والتهريب، استغلال الأطفال والنساء في العمل، والتجارة غير مشروعة ...بل قد يؤدي إلى أن الغالبية قد لا تمانع أن تكون حكوماتها غير ديمقراطية إذا كانت قادرة على حل مشاكلهم بالنسبة للبطالة.

منهج الدراسة:

وظفنا خلال دراستنا لهذا الموضوع المنهج التحليلي والمنهج الوصفي يتأتى ذلك في تحليلنا ووصفنا لكل جزئية من هذا الموضوع، محاولين تبسيط الأفكار والمفاهيم حتى نزيل أية غموض، وكذلك اعتمدنا منهج بنائي بمحاولة بناء علاقة الأمن الاقتصادي بالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان وباقي أبعاد الأمن الإنساني للوصول إلى سبل تحقيق هذا الأخير.

خطة الدراسة:

1. الأمن الاقتصادي: مفهومه، مقياسه، مستوياته.

لتحديد مفهوم الأمن الاقتصادي نحاول الإجابة عن الأسئلة التالية: ما المقصود بالأمن الاقتصادي؟ وماهي أهم أشكال أو أبعاد قياسه؟ وماهي مستوياته أو الأمن الاقتصادي لمن؟ وأمن من؟

1.1. مفهوم الأمن الاقتصادي:

ما المقصود بالأمن الاقتصادي؟ يمكن تعريف الأمن الاقتصادي بأنه:" مجموعة من تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على الاحتياجات الأساسية من المأكل والمسكن والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة". (بشير،، 2004)

وهو ينطوي على بعدين: بعد نفسي لأن الأمن الاقتصادي يحقق للفرد غاية نهائية بالشعور بكرامته الإنسانية، وبعد مادي لأنه يوفر للإنسان حاجاته الأساسية المادية، لذلك فالأمن الاقتصادي

يعتبر من أهم مطالب الإنسان في المجتمع لأنه ليس إشباع للحاجات المادية فقط، بل يضم أيضا نواح غير مادية تشمل الاستقلالية الشخصية، والتمكين من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية.

أما اللجنة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (ICRC) المعنية بتقديم المساعدات أثناء النزاعات المسلحة والتي تصاحبها أزمات إنسانية كالمجاعات والأوبئة والاضطرابات الاقتصادية، فإنها ترى بأن: " الأمن الاقتصادي يعني أن الأسرة مكتفية ذاتيا وقادرة على الوفاء باحتياجاتها الاقتصادية الأساسية فضلا عن توفير الموارد الكفيلة بتلبية هذه الاحتياجات." (النزاع، www.ICRC.or g/ web/ara/sitarao.nsf / wiplist.89)

كما يعرف الأمن الاقتصادي بأنه:" تهيئة الظروف الخاصة والمواتية للزيادة النسبية على المدى البعيد لإنتاجية العمل ورأس المال، ما يضمن للأفراد مستوى معيشي مرتفع وتطور ثابت، وتحسن باستمرار وضمان بيئة اقتصادية متوازنة، أكيدة وديناميكية مناسبة الاستثمارات الداخلية والأجنبية والنمو المدعم." (www.csis-sers.gc.ca/fr/newsroom/backgrounders/backgrounders/06asp.)

من خلال هذه التعريفات، يمكن أن نستنتج، ما يلي:

- الأمن الاقتصادي حق من حقوق الإنسان المركبة:

من خلال نص المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص بأنه:(لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية، وكذلك الخدمات الاجتماعية، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والعجز والترمل والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.)

يتبين أن الأمن الاقتصادي يرتبط بإشباع الحاجات الأساسية والمعبر عنها بمستوى المعيشة، أو أ من المعيشة والرفاه. والفئات الاجتماعية الأكثر حاجة للأمن الاقتصادي هم العجزة والأطفال والنساء، والأشخاص اللذين يعانون من وطأة الفقر والعاطلون عن العمل بسبب من الأسباب الخارجة عن إرادتهم.

كما أن مسألة تلبية الحاجات والحصول عليها يتوقف على العدالة التوزيعية للدخل والفرص داخل الدولة، أو فيما بين الدول، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يتوقف على مدى توفر الموارد داخل المجتمع.

فالأمن الاقتصادي معناه ضمان التنمية المستدامة من مأكل، وملبس، وضمان شروط الحياة، والدخل، والادخار، ضمان الصناعة والزراعة، والدواء والصحة، والنقل... دون مدة محدودة.

- الأمن الاقتصادي من أبعاد الأمن الإنساني القائم على منطق حقوق الإنسان:

ويقصد بالأمن الإنساني التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف، حيث يتعلق بالكيفية التي يحيا بها الإنسان في مجتمع من المجتمعات وبمدى حريته في ممارسة خياراته الكثيرة، ومدى وصوله إلى الفرص. (العلاقة التكاملية بين الأمن البشري والتنمية البشرية)

كما أن أبعاد الأمن الإنساني الأخرى مرتبطة بالأمن الاقتصادي، بل بعضها يعتبر من مراحل، أو أنواع الأمن الاقتصادي، كالأمن الغذائي، والأمن الطاقوي، والأمن المائي.

والأمن الاقتصادي يعني الاكتفاء الدائم، وليس الاكتفاء الذاتي، لأن الأمن الاقتصادي يعتمد على الذهاب إلى إنتاج الأسواق الخارجية والتصدير، والاكتفاء الذاتي معناه عدم الاستيراد.

- مفهوم الأمن الاقتصادي من المنظور الإسلامي:

امتن المولى عز وجل على الناس بنعمتي الأمن من الجوع والأمن من الخوف حين دعاهم إلى عبادته، بقوله:(فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف.) (الآية 3 و 04 من سورة قريش.)

فالمسلم حينما يؤمن ويعمل صالحا يذهب عنه جميع أسباب الخوف الذي كان فيه قبل سلطان الإسلام ودولته، لقوله تعالى: (وعد الله اللذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف اللذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون.) (الآية 55 من سورة النور.)

من هتين الآيتين يتضح أن حقيقة الأمن والأمان تحت حكم الإسلام، لأن الإسلام لا يستطيع فصل الجوانب المادية للحياة عن جوانبها الروحية، ولعل أعظم ما يعبد به الله هو العمل الجاد والصالح وبالطريق الشرعي، فالإسلام يصف المقاربة الشاملة من أجل بناء مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية من خلال التشغيل الكامل مع التأكيد على محاربة الفقر. لا أمن ولا طمأنينة إلا في ظل سلطان الإسلام .dc39808c33.k potials/ details.php /www.alarb.com

فالإسلام يستبعد تركيز الثروات وممارسة الاحتكار وكذلك النشاطات غير مشروعة من احتيال وتدليس وفساد والتبذير والكنز والبخل والربا... بفضل إعادة توزيع ملائم للثروات، حيث يرفع عدالة

التوزيع إلى مرتبة أولويات الاقتصاد الإسلامي، والإجراءات التي ينص عليها القرآن في هذا المجال، وتوضحها السنة، تخص فروضا كالزكاة والإحسان...فرؤيته للمشكلة الاقتصادية يرى حلها في ما يسمى حد الكفاية، والذي يعرف بأنه الحد الذي يوفر للفرد متطلباته بقدر الذي يرفع مستوى معيشة وتحسينه ويصبح في غنى عن غيره، لأن الغاية من وجوده هو الاستخلاف، وليس تلبية طلباته المعيشية، هذا الأخير غير مرتبط بمستوى الدخل السائد في مجتمع ما، ولكن بمدى استطاعة هذا الدخل على تلبية الحاجات الأساسية للفرد لوجود تفاوتات كبيرة في الدخل داخل المجتمع، وبين الدول. (الصاوي، 2005)

2.1. عناصر قياس الأمن الاقتصادي:

ماهي أهم أشكال أو أبعاد قياس الأمن الاقتصادي؟

جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 بأن الشعور بالأمن الاقتصادي يتطلب وجود دخل أساسي مضمون عادة من عمل منتج ومنجز، أو من شبكة سلامة ممولة من القطاع العام كالضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية، أو غير ذلك من شبكات الأمن الاجتماعي.

من هذا المفهوم يتضح أنه لقياس الأمن الاقتصادي لابد من توفر دخل من عمل منتج أو حماية اجتماعية من طرف القطاع العام، أو غيره من الشبكات الممولة اجتماعيا، وحسب هذا التقرير فإن الربع فقط من سكان العالم قد يكونون آمنيين اقتصاديا. . (المتحدة، 1994)

لذلك فإن أهم العناصر الأساسية للأمن الاقتصادي، تتمثل في:

- **العمل:**

العمل المنتج هو الذي يستخدم فيه الفرد مهاراته ويحقق إمكانياته في النمو في ظروف تضمن الكرامة الإنسانية، وبحيث يمكن للفرد تحقيق دخل كاف لتفادي الفقر، والجوع، والمرض. (العربي، سنة 2002)

وقد قدرت منظمة العمل الدولية في تقريرها الصادر عن برنامج الأمن الاجتماعي والاقتصادي الذي يحمل عنوان" الأمن الاقتصادي لعالم أفضل." بأن الأمن الاقتصادي لا يزال بعيد المنال للغالبية العظمى من عمال العالم بحوالي 75 %. ومن أهم مشاكل العمالة المنتجة: البطالة، العمالة المؤقتة، أو العرضية، العمل لحساب الخاص (العمالة الذاتية)، ضعف الإنتاجية، أو أعمال متدنية الدخل والنوعية عادة تكون لدى النساء والأطفال، والأعمال ذات الطابع غير الرسمي، واستبعاد العمال نتيجة التسريح وعملية التغيير، والمشاكل البيئية أيضا، هذه المشاكل كلها تؤدي إلى مشكلة عامة في النمو

والتنمية، أو مشكلة هيكلية تتعلق بعدم المساواة في سوق العمل قد تصل إلى ضعف أداء الاقتصاد الكلي، وانتشار الفقر المدقع...الخ. (الدولي، 2004)

وكثير من الناس في الأمم الغنية فضلا عن الأمم الفقيرة يشعرون بعدم الأمن في العمل، لأن العثور على العمل والاحتفاظ به اليوم أصبح أمر متزايد الصعوبة خاصة وأن عدد فرص العمل لا يساير النمو في القوة العاملة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فهناك نسبة عالية جدا منهم نساء يبحثون عن العمل، وفئة الشباب أكثر الفئات تعرضا للبطالة.

حسب صندوق النقد الدولي (FM) تحتل الجزائر المرتبة 60 عالميا نتيجة انخفاض معدل البطالة سنة 2013، ويعيش حوالي 13% من الجزائريين تحت خط الفقر.

- **الحماية الاجتماعية:**

إن الحماية الاجتماعية ضرورية لتحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والسياسي للعمال المنتجين خاصة في حالة حدوث الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية، فوجودها ضمانة للمضي قدما وتوليد الدخل والنمو، وفي نفس الوقت تمويل الحماية الاجتماعية يحتاج إلى النمو، لذلك فمن الضروري أن تصمم البلدان تدخلات الحماية الاجتماعية وتعتبرها استثمارات بدلا من أن تعتبرها بمثابة تكاليف، فمثلا عند مساعدة الفقراء على الاحتفاظ بإمكانية حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية أثناء الأزمات تعزز قدرتهم الإنتاجية في المستقبل..

خاصة وأن العمال معرضون لأخطار منتظمة عوض عن التعرض لأخطار طارئة فالأخيرة ناتجة عن الأحداث الخاصة بحياة الفرد كالبطالة والمرض، والتي هي مغطاة من أنظمة الضمان الاجتماعي التقليدية، حيث تبين أن تلك الأنظمة التقليدية للحماية الاجتماعية غير كافية للتصدي للمخاطر الجديدة للأمن الاقتصادي؛، وعدم الاستقرار الذي هو من خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

كما أن النمو الاقتصادي السريع بالنسبة للأمن الاقتصادي عندما يقاس على المدى البعيد أثره ضعيف ولا يعني بالضرورة خلق أمن إقتصادي أفضل، إلا إذا كان مصحوبا بالسياسات الاجتماعية الملائمة.

- **الدخل:**

يعد الدخل من المحددات الأساسية لمستوى المعيشة اللائق للقضاء على الفقر والتخفيف منه، فمستوى المعيشة اللائق ليس هو فحسب مستوى الدخل السائد في مجتمع ما، لكن إلى أي مدى يستطيع هذا الدخل تلبية احتياجات الفرد الأساسية ويوفر له حياة بدون منغصات، وأن عدم العدالة في الدخل تضعف من الأمن الاقتصادي.

لكن رغم أهميته، فإن تأثيره لا يزال محدودا في الوقت الذي تزداد فيه الدول الغنية ثراء والفقيرة فقرا، إذ يعاني حوالي 1.2 بليون شخص من فقر شديد ويعيشون على قل من دولار واحد يوميا، ويوجد 3/2 منهم في آسيا، 4/1 في إفريقيا، ويعيش 1.6 بليون شخص على أقل من دولارين يوميا، وإجمالا يقدر العدد ب2.8 بليون شخص وهو عدد لم يتغير منذ .1990. (الإنسان، 2003)

فالدخل وإن كان يستعمل لسد الحاجيات سيما المادية منها، فقد أصبحت غير متناسبة مع مجالية الحاجات، فالأجور القاعدية مازالت ثابتة نسبيا مقابل ارتفاع الأسعار وتغير الحاجات، والتضخم الذي يؤدي إلى تآكل قيمة الأجور.

كما تؤدي الأزمات الاقتصادية والمالية إلى انخفاض مستوى الأجور والاستهلاك، والفقراء هم اللذين يشعرون بسوء تأثير ذلك، حيث أن انعدام أمن الدخل لا يمس الذين يعيشون في فقر مدقع فقط، بل يمتد إلى من لهم وظائف ولا يستطيعون تحمل تكلفة عيش مأمونة(مدارس، علاج، نقل...الخ)، إضافة إلى الافتقار إلى الإمكانيات المادية التي يمكن الاستعاضة بها عن الدخل عند حلول الكوارث بهم.

وتؤكد الدراسات وجود علاقات إيجابية عموما وهامة إحصائيا بين نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ومؤشرات نوعية الحياة، وأن قدرا من هذه العلاقة يتوقف على توظيف الدخل الزائد في تحسين التعليم العام والصحة العامة، وفي الحد من الفقر المدقع. وعليه فالنمو الاقتصادي يلعب دورا في تحقيق الأمن الاقتصادي بتحسين نوعية الحياة، حيث يشير إلى أن الصلات ممكنة جديا، فالكثير يتوقف على كيفية تقاسم ثمار النمو الاقتصادي، لا سيما مع ما يناله الفقراء وعلى مدى ما يستخدم من الموارد الإضافية لدعم الخدمات العامة. (المتحدة، 1994)

لكن تأثير النمو الاقتصادي يبقى ضعيف لأن النمو الاقتصادي السريع لا يعني بالضرورة خلق أمن اقتصادي أفضل رغم أنه بإمكانه أن يخلق مثل هذا الأمن إذا كان مصحوبا بسياسات اجتماعية ملائمة ، فمثلا الدول في جنوب شرق آسيا لديها حصة أكبر من الأمن الاقتصادي مقابل حصتها من

الدخل العالمي، حيث تحصل على 7 % من الدخل العالمي وتمثل 14% من الأمن الاقتصادي، وفي المقابل توفر أمريكا اللاتينية لمواطنيها أمنا اقتصاديا أقل من المتوقع مقارنة بمعدلات دخولها. (www.ilo.org/puplic/arabic/region/arpro/beirut/infoservices/mewsroom/press2004/sep3html)

بالإضافة إلى العناصر السابقة لقياس الأمن الاقتصادي، توجد العديد من المؤشرات الأخرى لقياسه، نذكر، الإنتاج الفلاحي، السياحة، مستوى التنمية الشاملة مثلا الصحة، الأمن الغذائي،توزيع الدخل بين القطاعات كقطاع المحروقات، الأشغال العمومية، التجارة،..الخ

3.1. مستويات الأمن الاقتصادي:

إن المنظور البعد البنيوي لم يعد النظر في وسائل التهديد ومصادرها فحسب، بل في وحدة التحليل أو الطرف المعني بالأمر، فإذا كان الأمن يعني التحرر من الحاجة والخوف، وتهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق بالإستراتيجية التنموية بهدف تأمين الدولة داخليا وخارجيا بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها بالقدر الذي يكفل للأفراد والمجتمعات حياة مستقرة توفر لها أقصى طاقة للنهوض والتقدم، وإن كان الأمن الاقتصادي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الأفراد لتوفير سبل التقدم والرفاهية (يرتبط بالتنمية الإنسانية)، فإننا نطرح السؤال التالي: هذا الأمن.. أمن من؟ أو الأمن الاقتصادي لمن؟

المستوى الأول: أمن الدولة:

يرتبط أمن الدولة بخمس متغيرات:

- القدرة على التعبئة المالية.
- القدرة على علاقة بصفة تجمع توافر الموارد المالية والمادية والطاقات البشرية.
- وجود استقرار مجتمعي وسياسي، فالجانب الاقتصادي أساسه الأمن والاستقرار، بما يوفر للدولة مناخا ملائما للاستثمار.
- القدرة على كسر حواجز التبعية المالية لمورد، فكلما كانت الدولة لديها القدرة على ذلك تعزز أمنها الاقتصادي ولعل هذه مشكلة أغلب الدول النامية فما زالت تعاني من تبعية اقتصادها إلى مورد واحد عادة ما يكون مواد أولية، والتي قد تؤدي تقلبات أسعارها في السوق العالمي إلى شل أو حتى انهيار اقتصاديات هذه البلدان.
- الخروج من مأزق الاستدانة، حيث تعد الاستدانة عائقا كبيرا في وجه النمو والتنمية عموما.

المستوى الثاني: أمن الفرد:

يتحقق الأمن الاقتصادي للفرد من خلال الدخل الناتج عن العمل المنجز ، أو من شبكة سلامة اجتماعية ممولة من القطاع العام، وهذا الأخير يرتبط بالناتج الوطني الإجمالي للدولة فكلما كان مرتفعا كان دخل الفرد مرتفعا، ولكن هذا الأمر يبقى نسبيا، فقد نجد بلدا نموه الاقتصادي مرتفع بالنسبة لبلد آخر غير أن الفرد في هذا البلد قد يكون دخله أعلى من متوسط دخل الأول، كما أن تطلعات الأفراد تختلف من فرد لآخر، ومن مجتمع لآخر، ومن دولة لأخرى، بل حتى في الجهات من الدولة الواحدة.

المستوى الثالث: أمن المجتمع:

إن أمن المجتمع يتحقق من خلال إستراتيجية التنمية والنمو وعلاقة الترابط بين أمن الدولة وأمن الفرد.

في الأخير يمكننا التأكيد بأنه، إذا نظرنا إلى الإسلام كدين شامل لمناحي الحياة المختلفة، نجده مجد قيمة العمل، وجعلها أساس التقويم وضرب لنا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وفي مقدمتهم رسولنا الكريم المثل الأعلى في مزاولة المهن الشريفة والسعي للعمل، وهذا يمثل المستوى الأول للأمن الاقتصادي أمن الفرد. وحيث أن الإسلام حث جميع أفراد المجتمع على التعاون والتكافل فيما بينهم، ويتم ذلك عن طريق جبري كالزكاة، أو طوعي كالصدقات. فإن هذا يمثل المستوى الثاني للأمن الاقتصادي أمن المجتمع. الدولة حيث يفترض فيها أن ترعى شؤون رعاياها بغض النظر عن النوع أو العرق أو الدين، يمثل المستوى الثالث للأمن الاقتصادي أمن الدولة. (بشير،، 2004)

2. استدامة التنمية كأهم السبل لتحقيق الأمن الاقتصادي.

تعتبر التنمية الاقتصادية المستدامة ضرورية لتحسين نوعية الحياة، وتلبية حاجات الأفراد الأساسية، ولتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي فما المقصود باستدامة التنمية الاقتصادية ؟ وماهي أهم أبعادها ؟.

1.2. استدامة التنمية: المفهوم، والأبعاد.

- مفهوم استدامة التنمية:

بداية، لابد من الإشارة بأن مصطلح الاستدامة (Durable-sustainable) ساد في بادئ الأمر في العمل البيئي نتيجة تنامي الوعي لدى جميع الدول بقضايا البيئة ومدى ارتباطها بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، حيث تمت صياغته لأول مرة خلال تقرير مستقبلنا المشترك our common future الذي

صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة النرويج السابقة (Brandtland harlem)، حيث عرفت الاستدامة على أنها: " تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة". (وردم،، 2003)

لكن جذوره الفكرية تمتد إلى السبعينات من القرن الماضي. فقد تقدم التقرير الأول المنبثق عن نادي روما، والمعنون" حدود النمو" في سنة 1970 بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي الذي كان له لاحقا أثره من خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية سنة 1972 أين انبثق عنه مفهوم التنمية الملائمة للبيئة، والذي واجه مقاومة شديدة من طرف الاقتصاديين الليبراليين، إلا أنه فرض نفسه تدريجيا كترجمة للكلمة الإنجليزية sustainability من خلال تعاقب إصدارات متميزة، والمؤتمرات اللاحقة حول قمة الأرض. (بشير،، 2004)

فقمة الأرض الأولى إنعقدت في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، وكانت تحت اسم" المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية"، أين حظي مصطلح التنمية المستدامة باهتمام متزايد، وقد صدر عنه" وثيقة الأجندة21 "، وإعلان ريو، وميثاق التنوع الحيوي والتغيير المناخي، وكل هذه الوثائق يستشف منها العنصر الإنساني محل اهتمام التنمية المستدامة.

أما قمة الأرض الثانية بجوهانسبورغ سنة 2002 فعقدت تحت شعار" القمة العالمية للتنمية المستدامة"، أين تم التأكيد من خلالها على فكرة الاستدامة، والمصادقة على خطة عمل لدعمها في الألفية الجديدة، ورسم صورة واضحة عن تحدياتها في القرن الحادي والعشرين. . (شاهين، 2000)

فالاستدامة تعني عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة، أو بسبب الديون العامة التي تحمل عبئها الأجيال اللاحقة، أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية. مما يخلق ظروفا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر. وهي تعتمد على تحقيق أمرين أساسيين هما: الحق في التنمية، والحق في حماية البيئة، وكلاهما حق من حقوق الإنسان، فمما لا شك فيه أن حماية البيئة عادت مطلبا أساسيا لتدعيم حقوق الإنسان في الحياة الكريمة، والتمتع بالصحة، والتي تأتي من خلال الحق في التنمية. (سالمان،، 2007)

من هنا يمكننا القول بأن مفهوم التنمية المستدامة التي تعتبر حالة وجود، وتطور مستمر. تهدف إلى توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل، والحفاظ على البيئة، وصيانتها، وحفظ نظام دعم الحياة. (الدولي ا.، 2003)

إذن يجب أن تمكن التنمية المستدامة الناس من التمتع بنوعية حياة أفضل، الآن، وفي المستقبل بالنسبة للأجيال الحالية والأجيال القادمة أيضا أي العمل على استدامة نوعية الحياة.

- أبعاد التنمية المستدامة:

مما سبق عرضه من تعريفنا للاستدامة، فللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد مترابطة، ومتكاملة في إطار تفاعلي هي:

- البعد الاقتصادي: يشمل النمو الاقتصادي المستديم.
- البعد الاجتماعي: وتدخل فيه اعتبارات العدالة بين الأجيال، وداخل الأجيال نفسها.
- البعد البيئي: الحفاظ على البيئة، والموارد الطبيعية(المتجددة، وغير متجددة).

فالتنمية المستدامة تعالج قضايا الرفاهية النوعية، وجودة البيئية، والعدالة الاجتماعية (Social Equity.) (زنط،، 2007)

من كل مما سبق، الملاحظ أن الاستدامة كبعد زمني وكفكرة اقترنت بالبيئة وعلاقة هذه الأخيرة بالتنمية الاقتصادية للحفاظ على الموارد الطبيعية لأجل الأجيال المقبلة. (طلبة،، 2006) فازدياد الاهتمام بالاستدامة إذن راجع إلى الاهتمام بظاهرتي استنزاف الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وتلوث البيئة. (معروف، 2005)

2.2. دور فواعل التنمية في تحقيق الأمن الاقتصادي:

كيف نلبي الحاجة للأمن الاقتصادي؟ أو كيف يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي وضمانه في ظل المخاطر والتهديدات الجديدة ؟

بما أن الأمن الإنساني لا يتحقق إلا عن طريق تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، يتبن لنا أن الأمن الاقتصادي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني لا يتحقق إلا عن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وهذا لن يتأتى تلقائيا بل يستدعي تضافر الجهود على المستوى الوطني، وعلى المستوى الدولي.

- على المستوى الوطني: لتحقيق نمو اقتصادي مستدام على المستوى الوطني لا بد من تضافر الجهود من قبل ثلاث جهات أساسية، هي: الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص.

أ- دور الدولة:

على الدولة أن تعمل على زيادة النمو الاقتصادي والإنتاجية وتوسيع التجارة، وجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، ولكن زيادة النمو الاقتصادي وإن كانت تؤدي إلى رفع متوسط دخل الفرد للحد من الفقر، ورفع مستوى المعيشة والارتقاء بنوعية الحياة للأفراد، إلا أنه غير كاف لتحقيق الأمن الاقتصادي لابد إلى جانب ذلك تعزيز القدرات الإنسانية لأنه ليس من المؤكد أن تؤدي ثمار النمو الاقتصادي إلى التوسع في الخدمات العامة لتعزيز حماية الناس وتمكينهم في المجتمع، لابد من مراعاة مسألة معالجة قضايا توزيع الدخل الذي يدره النمو الاقتصادي بعدالة وإنصاف داخل المجتمع، فالعلاقة بين النمو الاقتصادي والأنماط غير متوازنة لتوزيع الثروة والدخل علاقة سلبية، لأن النمو الاقتصادي يتراجع مع توسع الفجوة في توزيع الدخل، ويؤدي ذلك بدوره إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما يضعف الثقة بالاقتصاد. (الصالح،، 2004)

لذلك على الدولة عدم إهمال القضايا الاجتماعية لآثارها المستقبلية، والمشكلات التنموية الرئيسية كالفقر والبطالة، فعليها القيام بما يلي:

- وضع سياسات لتعزيز العمالة المنتجة ومراقبة سوق العمل، وإلغاء السياسات المثبطة لخلق الوظائف في خطوة نحو التشغيل الكامل، فبتوفير فرص العمل يتيسر للجميع إمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول، وذلك للقضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة اللائق.
- تنمية مهارات قوة العمل بالتدريب والتأهيل المهني المستمر، وذلك من أجل زيادة إنتاجية ومهارة قوة العمل، وحتى تستطيع هذه القوة مواكبة التطور في اقتصاد السوق. ونتيجة التحولات الاقتصادية لمعظم الدول النامية إلى إقتصاد السوق، رأينا كم تزايد عدد البطالين والعاملين عمالة ناقصة، والعمال المسرحين من القطاع العام، ومن لم تسعفهم مهاراتهم دخول سوق العمل.
- يجب أن لا يفصل القطاع التعليمي عن القطاع الاقتصادي، حيث تكون مخرجات التعليم موائمة مع حاجة سوق العمل وقدرته الاستيعابية سواء من ناحية العدد أو من ناحية التخصص ومدى حاجة اقتصاد السوق له . (بشير،، 2004)
- تمويل المشاريع الصغيرة والحرفية على الصعيد المحلي لدعم سبل عيش الفقراء خاصة اللذين يعيشون تحت خط الفقر(دولار واحد لليوم)، والفئات الضعيفة كالمرأة القادرة على العمل لتمكينهم من المشاركة في النشاط الاقتصادي، ولبناء مؤسسات مكتفية ماليا، وللحد من الفقر.

- إيجاد نظم وشبكات فعالة للحماية الاجتماعية وللضمان الاجتماعي في جميع الحالات، فعلى الدولة أن لا تضحي بالخدمات والرعاية الاجتماعية نظير الوصول إلى توازنات مالية في الاقتصاد الكلي، وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج الخوصصة المدعومة من المؤسسات المالية للتغلب على مشكلتها الاقتصادية. (الإنسان، 2003)

- على الدولة أن تقوم بإنشاء بنى تحتية في مجالات الكهرباء والري والطرق، وحماية الموارد البيئية كالمياه، كما يجب حماية حقوق الأفراد في الأرض والمسكن، وتمكينهم من الحصول على الأراضي وحسن استخدامها في الزراعة ودعم المزارعين والحرفيين لتنمية المشاريع محليا، مع الإشارة إلى تمكين المرأة من الملكية والإرث، الحد من عدم التساوي بين الجنسين في الحصول على فرص عمل متساوية ووظائف لائقة ومنتجة وأجر عادل، للتمكين الفعلي للمرأة اجتماعيا واقتصاديا، والقضاء على ظاهرة تأنيث الفقر. (الصالح،، 2004)

ب- دور القطاع الخاص:

إن للقطاع الخاص المتمثل في الشركات والمصانع والمؤسسات التجارية والصناعية والخدمية دورا مهما في تنشيط النمو الاقتصادي من خلال زيادة عمليات الإنتاج والتصدير وزيادة الاستثمارات، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة بما يسهم في دعم الأمن الاقتصادي للمجتمع، وله دور في توسيع الأسواق والشبكات لذلك فتشجيعه أمر ملح أكثر من أي وقت مضى، لجعله أكثر إقبالا على الاستثمار، وأكثر استعدادا للمخاطرة وذلك بإيجاد بيئة استثمارية وتنظيمية محفزة ومسؤولية اجتماعيا من طرف الحكومات، هذه الأخيرة التي لم يعد ممكنا الاعتماد عليها لتوليد عدد كبير من الوظائف الجديدة.

وفي سياق دور القطاع الخاص تقوم النقابات كاتحادات العمال مثلا بدور لا يمكن إنكاره ويتحدد بشكل خاص في زيادة مشاريع التدريب والتأهيل للعمالة المحلية، ومتابعة تشغيل هذه العمالة في المصانع والشركات التي تطلب عمالا ومهارات محددة، والمطالبة بحقوق العمال وزيادة الامتيازات التي يحصلون عليها، وضمان الحد الأدنى للأجور، وزيادة شبكات الضمان الاجتماعي للأجور، وزيادة تعويضات إصابات العمل. (المتحدة، 1994)

إذن، فالقطاع الخاص يستطيع توفير الخبرة، والمال، والمعرفة اللازمة في عمليات تنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي، أو أجهزة الدولة الرسمية، أو منظمات المجتمع المدني، وتأمين التكوين والتعليم، والمنح التعليمية، والإقراض للإسكان... كما يستطيع أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات

لقدرته على نشر المعلومات وتسهيل الحصول عليها، خاصة في خلق فرص العمل لمكافحة البطالة -أحد مسببات الفقر- لتحقيق الأمن الاقتصادي. (الصالح،، 2004)

ج-دور المجتمع المدني:

يجب على الدولة أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بتوسيع المشاركة للمواطنين المهمشين اللذين يعيشون تحت خط الفقر للتعبير عن حاجاتهم التنموية، وذلك بتشكيل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، لأن لمؤسسات المجتمع المدني الإمكانات اللازمة لتقديم مساهمة كبيرة في توليد فرص العمل واستئصال الفقر، ولكن ما يلزم لتفعيل هذه الإمكانية أن تتحول هذه المؤسسات إلى حركة اجتماعية واسعة القاعدة، وأن تزداد فعاليتها للقيام بهذا الدور، وتكمن القيمة النهائية لهذه الحركة في تشجيع العمل الاجتماعي الجماعي، وهي أفضل طريقة للتغلب على الفقر، ولكن تحتاج مؤسسات المجتمع المدني لكي تستمر إلى تمويل ، وأن تكون لها مواردها الذاتية واستقلاليتها لتعتمد على نفسها. (الإنسان، 2003)

وقد أثبت الواقع نجاح هذه المؤسسات الخيرية منها بالخصوص في مساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجة، والحد من ظواهر سلبية عديدة التي أفرزتها المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية المتراكمة، وفي تشجيع المشاريع الفردية الصغيرة وتقديم حوافز للعاملين في هذا المجال عن طريق صناديق الإقراض الصغيرة ؛ فمنظمات المجتمع المدني بمشاركتها للدولة لها دور مهم على الصعيد المحلي، خاصة في أوقات الأزمات المنخفضة الشدة لتمكين الأفراد من تحملها وحماية أمنهم الإنساني من خلال نظم الادخار والتسهيلات الائتمانية. (الإنسان، 2003)

وتجدر الملاحظة، أنه في البلدان الإسلامية تقوم المنظمات الدينية والخيرية بإعادة توزيع الدخل بتشجيع فريضة الزكاة وسنة الصدقة لصالح الفقراء بالتشجيع على التكافل والتلاحم الاجتماعي بين الأسر لتبادل الدعم في أوقات الشدة والعسر، خاصة في حالة التجانس النسبي في المجتمع، وإن كان استمرار التفاوت في الدخل والفرص يثقل كاهل هذا العمل. (المتحدة، 1994)

- على مستوى الدولي:

أ- منع واحتواء تأثيرات الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية:

تعتبر الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية من مهددات الأمن الإنساني، لأنها تؤدي إلى خسائر مادية وبشرية هائلة من الناحية الاقتصادية، لذلك لابد من التصدي لها، عن طريق:

- **احتواء الأزمات الاقتصادية والمالية**: بإقامة نظم للإنذار المبكر وبضمان الإقراض في حالات الطوارئ، ومن المهم كما ذكرنا سابقا توفير الحماية الاجتماعية لأن الأكثر تعرضا لهذه الأزمات هم من لا يملك القدرة على تحمل عواقبها كالعمال اللذين يفقدون مناصب عملهم، وعمال القطاع غير الرسمي ، الفقراء ذوي الدخل المنخفض... (الإنسان، 2003)

- **التأهب للكوارث الطبيعية**: وذلك بتحديد المناطق المعرضة للمخاطر وبتشجيع الأسر على الانتقال، أو على استحداث آليات للتأمين والتأقلم، أو بتدريس أساليب البناء المقاومة للزلازل، وأساليب الري والزرع التي تعترف بالبيئات الهشة، والتشجيع على الاستثمار المباشر في التأهب للكوارث، وتحسين أكثر طرق وصول المساعدات الإنسانية الدولية. (الإنسان، 2003)

لقد جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 إلى أهمية التصدي للتهديدات قبل تأزمها، لأنه يكون أقل تكلفة وأكثر إنسانية من التصدي لها بعد تأزمها، لأن المساعدة الإنسانية القصيرة الأجل لا يمكن أبدا أن تحل محل الدعم الإنمائي الطويل الأجل، لذلك لا بد من ضرورة استحداث بعض المؤشرات العملية للأمن الإنساني حتى يتسنى تصميم نظام للإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المقبلة لتجنب وصول البلدان إلى نقطة التأزم. (العربي، سنة 2002)

ب/الوصول إلى أساليب تنموية مستدامة للتوفيق بين احتياجات الفقراء واحتياجات البيئة: للعلاقة الوثيقة بين الفقر والبيئة، خاصة في المناطق الريفية أين يعتمد الفقراء على الزراعة والموارد الطبيعية المتوفرة لتلبية حاجاتهم الضرورية، فإن أسلوب المعيشة المستدامة (sustainable livelihoods)هو من أهم المناهج التحليلية التطبيقية التي توصل إليها خبراء التنمية المستدامة مؤخرا لدراسة احتياجات التنمية الريفية ومكافحة الفقر بطريقة تحقق الاستدامة في المجتمعات المحلية الأكثر تعرضا للفقر، خاصة وأنه يعيش حوالي 4/3 فقراء العالم في المناطق الريفية ويعتمدون في نمط حياتهم على الزراعة لكسب العيش. (وردم، ب.، 2003)

ج/ التمويل الدولي لنظام الحماية الاجتماعية، ولنظم الائتمانات المتناهية الصغر للتصدي للفقر: حيث هناك العديد من الحملات الدولية بهذا الشأن، منها المشروع الذي اعتمدته منظمة العدل الدولية لإنشاء أنظمة حماية اجتماعية في لدول النامية سنة 2001.

3. **خاتمة:**

على ضوء التساؤلات المطروحة يمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

- إن الأمن الاقتصادي ليس مجرد إشباع للحاجات الأساسية فهو ينظم نواح غير مادية تشمل الاستقلالية والشخصية والحقوق الأساسية والمشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية.

-وإذا كان الدخل يلعب دورا مهما في النمو إلا أن هناك دولا حققت نموا اقتصاديا لكنها لم تقض على الفقر ولم تحقق مستوى معيشي لائق لأفرادها، وهذا راجع لغياب نظم اجتماعية واقتصادية عادلة لتوزيع الثروة فيها، أو غياب دور المجتمع المدني ، أو وجود أنظمة ديكتاتورية، فالتفاوت في الدخل يسود في البلدان والقطاعات وحتى الفئات الاجتماعية وبين المناطق مما يعني مجالية هذا الدخل. أي أن تحقيق مستوى معيشي لائق يتطلب أهم الشروط المتمثل في العدالة في توزيع الدخل والفرص العمل، التي يجب أن تترافق مع الديمقراطية والحرية ما يستلزم قيام دولة الحق والقانون.

- وبما أن الأمن الاقتصادي أساسيا لتحقيق أبعاد الأمن الأخرى ، فضمان الأمن الاقتصادي يحقق الأمن الاجتماعي حتى يمارس الفرد حياته بشكل عادي ويسهم في بناء الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بشكل إيجابي ومتطور وهادف إلى تحقيق الحرية والديمقراطية -الاستقرار الاقتصادي يحقق الاستقرار السياسي بما يحقق الديمقراطية- والعدالة الاجتماعية باعتبارها عناوين كبرى للأمن الفردي والاجتماعي على جميع المستويات.

- كما أنه من بين النتائج المستخلصة بشأن تحقيق الأمن الاقتصادي أنه يتم من خلال مقاربة تنموية وطنية، ترتكز على:

- زيادة النمو الاقتصادي والإنتاجية بالتزامن مع مبدأ العدالة الاجتماعية والمناطقية لاسيما على صعيد الملكية وإعادة توزيع الثروة.

- تحول ديمقراطي على صعيد الدولة والمجتمع بما في ذلك تحقيق اللامركزية والمشاركة الكاملة في عمليتي اتخاذ القرار ووضع السياسات.

- إلغاء كل أنواع التمييز الاقتصادي والاجتماعي والقانوني إزاء النساء أو أية فئة أخرى.

- الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني لتوسيع المشاركة أكثر، وخاصة الدور الدفاعي للنقابات لتحقيق استدامة الانتفاع بالحقوق، ومع سيادة حكم القانون، وهذا كله لزيادة فرص العمل والدخل. (الصالح،، 2004)

بناءا على هذه النتائج، فإنه من بين الاقتراحات المهمة لتحقيق الأمن الاقتصادي الذي يعزز الرفاه الإنساني ويسد الحاجات ويقوي القدرة على التحمل والرضا وتحقيق النمو والتنمية التي تبقي السبيل إلى تحقيق الأمن الإنساني بأبعاده السبعة، لا يتم إلا عن طريق الحكم الراشد كخارطة طريق نمو أهداف التنمية للألفية وكآلية لتحقيق الأمن بالضرورة.

- كما أنه لا يتحقق إلا من خلال تحسين قدرة الإنسان على توليد الموارد وتوجيهها ويقتضي مجموعة من الحريات حتى لا تضيق سبل العيش على الفقراء من حيث الدخل واغتنام الفرص تنمية لقدراتهم عند حلول الأزمات بهم.

وللتذكير، فبما أن الجزائر اليوم من بين البلدان النامية التي تواجه حاليا العديد من الرهانات لتحقيق الأمن الاقتصادي في ظل أزمة انخفاض أسعار المحروقات، والتي من بينها، تلبية الاحتياجات الاجتماعية للأفراد، الحصول على الإمكانات المالية ورفع الميزانية العامة، رفع مستوى النمو الاقتصادي إلى أكبر من 2.9% أي على الأقل حوالي 10%، تكوين الموارد البشرية وتحسين طرق التسيير والتخطيط عن طريق التعليم، ونظام المعلومات، استخدام الطاقات المتجددة التي لا تضر بالبيئة، ولا تنفذ، تشجيع الاستثمار، باستخدام العقار الصناعي، والحفاظ على العقار الفلاحي...، وغيرها من هذه الرهانات أو التحديات التي تعد من بين الحلول أو الاقتراحات التي يجب تحقيقها للوصول إلى الأمن الاقتصادي.

لكن، تبقى أهم التحديات في ظل تداعيات وآثار العولمة الاقتصادية والمالية وعولمة المخاطر تلك التي تتمثل في ضرورة اتخاذ تدابير وإجراءات وقائية لاحتواء الأزمات الاقتصادية بما يوفر الجهد والوقت والمال ويسهم في تحقيق الأمن الاقتصادي للدولة والفرد ومن خلالهما أمن المجتمع.

الهوامش

www.csis-sers.gc.ca/fr/newsroom/backgrounders/backgrounders/06asp. . (s.d.).

1. - عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط،. (2007). التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
2. .
3. www.ilo.org/puplic/arabic/region/arpro/beirut/infoservices/mewsroom/press2004/sep3html. (s.d.).
4. الأمم المتحدة. (1994). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 1994بعنوان" أبعاد الجديدة للأمن البشري"، نيويورك، ص 24-27.
5. الإنماء العربي. (سنة 2002). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الاقتصادي والاجتماعي للإنماء العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، بعنوان:" إتاحة الفرص للأجيال القادمة، ص 90.

6. الآية 3 و 04 من سورة قريش. (بلا تاريخ).
7. (s.d.). من سورة النور 55الآية.
8. البنك الدولي. (2003). التنمية في العام 2003، "التنمية المستدامة في عالم دائم التغير، التحول في المؤسسات، والنمو، ونوعية الحياة"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
9. العلاقة التكاملية بين الأمن البشري والتنمية البشرية. (بلا تاريخ).
10. النزاع. (www.ICRC.or g/ web/ara/sitarao.nsf / wiplist.89). مساعدة ضحايا النزاع.
11. باتر محمد علي وردم. (2003). العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر، عمان.
12. باتر محمد علي وردم. (2003). العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية، الطبعة الأولى.
13. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح. (2004). التنمية والديمقراطية، ملف 2/2، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 2004/309.
14. دوجلاس موسشيت،ترحمة بهاء شاهين. (2000). ، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى.
15. سلامة سالم سالمان. (2007). المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس المنعقد في سبتمبر 2006، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
16. عبد الحافظ الصاوي. (2005). ، مستوى المعيشة ...الحق المهدر. www.islamonline.net/arabie/economics/2005/08/article08.html.
17. لا أمن ولا طمأنينة إلا في ظل سلطان الإسلام www.alarb.com/ dc39808c33.k potials/ details.php. . (بلا تاريخ).
18. لجنة أمن الإنسان. (2003). أمن الإنسان الآن، حماية الناس وتمكينهم، الأمن الاقتصادي القدرة على الاختيار من بين الفرص، .
19. محمد شريف بشير. (2004). الأمن الاقتصادي للناس. www.islamonline.net/arabic/economics/2004/05article08.shtml176k.
20. مصطفى طلبة. (2006). الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، مقدمة عامة، المنسق العام للموسوعة إلياس بيضون، الدار العربية للعلوم ناشرون بموجب اتفاق مع منظمة اليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، بدون مكان النشر، الطبعة الأولى.
21. منظمة العمل الدولي. (2004). الأمن الاقتصادي يدعم القدرة على التحمل والسعادة والنمو والتنمية.
22. هوشيار معروف. (2005). ، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.